المقدمة

من اهم مقتضيات العدالة حماية المجتمع من الجريمة والمجرم ، وقبل ان يصل الفاعل الى المحكمة لمحاكمته عن فعله ، لا بد من إجراءات تبحث كيفية السير بالتحقيق وفق الاصول ، ومن خلال ذلك احتلت الخاصة الابتدائي مكان الصدارة ، باعتبارها اول الاجراءات الجزائية التي تمارس بصدد الجريمة المرتكبة واثبات فعل الفاعل ، او نفي الفعل عنه وفق ظروف القضية المبحوثة وملايساتها .

وما يزيد من اهمية هذه الاجراءات ، انها على تماس مباشر ودائم مع حقوق الاشخاص وحررياتهم ، مما حدا بالمشروع الى تنظيم هذه الاجراءات في نصوص قانونية ضمن قانون أصول المحاكمات الجزائية .

وقد احاط المشرع هذه الاجراءات بضمانات وضوابط وقيود تزيد من فعاليتها ، وتؤدي بالنتيجة الى الكشف السريع عن الجريمة المرتكبة دون ان تعطي المجال للقائمين بالتحقيق من المباشر بالإجراءات التحقيقية والوصول بالنتائج الى بشكل اجتهادي او وفق رغبة القائم بالتحقيق . لذلك تعتبر سرية التحقيق الابتدائي من الخصائص الهامة التي يتمتع بها التحقيق الابتدائي في التشريعات الجنائية المعاصرة . ونظر لما تقدمه السرية من مزايا عديدة فقد حرصت معظم التشريعات الحديثة على النص عليها صراحة .

ان مبدأ سرية التحقيق وقرينة البراءة يعدان وجها لعملة واحدة فهو من جانب يحقق فائدة كبيرة لحماية المصلحة العامة المتمثلة في مصلحة التحقيق والوصول الى الحقيقة التي تتشدها العدالة الجنائية ويبقى عقبة في وجهه المجرمين الذين يريدون الفرار من وجه العدالة نتيجة لمعرفتهم بأخبار التحقيق ومن جانب يحمي الفرد البريء الذي لم تثبت ادانته بعدو من الاعتداء حرية .

وعليه سننتاول موضوع السرية في التحقيق الابتدائي في ثلاثة مباحث ويتضمن المبحث الاول مفهوم التحقيق الابتدائي ويتضمن المطلب الاول المقصود بالتحقيق الابتدائي والمطلب الثاني خصائص التحقيق الابتدائي والمبحث الثاني انواع السرية في التحقيق الجنائي ويتضمن المطلب الاول السرية التقديرية والمطلب الثاني السرية الوجوبية ويتضمن المبحث الثالث مبررات السرية في التحقيق والاستثناءات الواردة عليه ويتضمن المبحث الاول مبررات السرية والمبحث الثاني الاستثناءات الواردة عليه .

المبحث الاول

(مفهوم التحقيق الابتدائي وخصائصه)

يتضمن التحقيق الابتدائي إجراءات التحقيق الاولى لأنه عبارة عن الاجراءات التي يتخذها سلطة جمع الأدلة والتحري المتمثلة في أعضاء الضبط القضائي ، وسلطة التحقيق المتمثلة بقاضي التحقيق والمحقق بصدد الجريمة المرتكبة لمعرفة حقيقتها ومعرفها ويتضمن

المطلب الاول: مفهوم التحقيق الابتدائي

المطلب الثاني: خصائص التحقيق الابتدائي

(المطلب الاول)

(مفهوم التحقيق الابتدائي)

ان التحقيق هو المرحلة التي تلي مرحلة الاستدلال ، ففي مرحلة الاستدلال يتم ضبط الواقعة بمعنى جمع الادلة المشتبه لوقوعها ونسبها الى الفاعل ، فغاية التحقيق الابتدائي هي تعزيز الادلة القائمة على نسبة الجريمة الى المتهم وتمحيصها للتثبيت الادلة كفايتها حتى لا ترفع الدعوى الى المحكمة الا وهي مستندة الى اسس قوية من الوقائع والقانون.^(١)

اولا : التحقيق لغة

كلمة مشتقة من الحقيقة والتحقيق الابتدائي يعتبر اول مرحلة من مراحل الدعوى الجنائية فهو عدة اجراءات لتمحيص الادلة التي اسفرت عنها المرحلة الممهدة للدعوى الجنائية وهي مرحلة الاستدلالات.^(٢)

ثانيا : الاصطلاحات ينقسم الى

١- التحقيق بمعناه الضيق هو الذي يشمل كل ما يجديه سلطات التحقيق المختلفة من اجراءات بشأن جمع الادلة والتصرف فيها ، اي ما يتم بمعرفة النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق، او بمعرفة قاضي التحقيق وممن في المحكمة اذا ندب التحقيق قضية معينة بذاتها، ويتم ايضا معرفة مأموري الضبط القضائي في احوال معينة كما في حالة التلبس او الانتداب من احدى سلطات التحقيق فيما يجوز لها الندب فيه من الإجراءات.^(٣)

(١) احمد المهدي، أشرف شافعي، التحقيق الجنائي الابتدائي وضمانات المتهم وحمايتها، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠٠٦، ص ٣.

(٢) احمد المهدي ، واشرف الشافعي ، مصدر اعلاه ، ص ٤.

(٣) د. خالد عبد العال، الحق في الصمت اثناء التحقيق الجنائي، الناشر دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٢١.

٢- التحقيق بمعناه الواسع فمن الجائز ان يتصرف فضلا عما تقدم في خصوص التحقيق الابتدائي بمعناه الضيق الى اجراءات جمع الاستدلالات باعتبارها تصاحب هذا التحقيق عادة ، وتسبق غالباً. (١)

ويعرفه البعض بأنه هو المرحلة الاولى من مراحل سير الدعوى الجنائية وهو ينصرف الى مجموعة الاجراءات التي تجريها سلطات التحقيق قبل المحاكمة ومن ثم لا تدخل فيها اجراءات الاستدلال ولو كانت النيابة العامة هي أجرتها. (٢) او هي الاجراءات الرامية الى تمحيص وتدقيق المعلومات المتوافرة والتثبت من الأدلة القائمة بغيت اصدار القرار المناسب في القضية وهو من اختصاص قاضي التحقيق والمحقق ولا يجوز نسوة القيام به الا في الحالات الاستثنائية. (٣) ويرى اخرون بأنه هو مجموعة من الاجراءات القضائية، تمارسها سلطات التحقيق بالشكل المحدد قانونا ، بغية التنقيب عن الادلة. في شأن جريمة ارتكبت وتجميعها ثم تقديرها، لتحديد مدى كفايتها في احالة المتهم الى المحاكمة ، او الامر بالأوجه لإقامة الدعوى. والتحقيق الابتدائي هو مرحلة تتوسط التحريات الاولى التي تقوم بها الضبطية القضائية والتحقيقات النهائية التي تقوم بها المحكمة . والمقصود بالتحريات هنا هو تتبع وسائل الاثبات من ظروف مادية واقوال وفحوص ومعاينة والاحاطة بكل ما له صلة بأحداث الجريمة. (٤)

(١) د. خالد رمضان عبد العال سلطان ، مصدر سابق ، ص ٢١ .

(٢) د. عبد الفتاح بيومي حجازي، الجوانب الاجرائية لأعمال التحقيق الابتدائي في الجرائم، الطبعة الاولى، ٢٠٠٩ ، ص ٤٩٣ .

(٣) أ. عبد الامير العكلي ، د. سليم ابراهيم حرية ، أصول المحاكمات الجزائية ، طبعة ١ ، مكتبة السنهوري ، بغداد ، ص ١١٠ .

(٤) د. خالد عبد العال، مصدر سابق، ص ٢٤ .

(المطلب الثاني)

(خصائص التحقيق الابتدائي)

أولاً: حيطة المحقق

لعل أهم ضمانات التحقيق الابتدائي ان يقوم به شخص غير متحيز يعني بما يفيد الدفاع عنايته بأدلة الاتهام . ولا تحقق الحيطة التامة للمحقق الا اذا استقلت سلطة التحقيق عن كل سلطة الاتهام من ناحية وسلطة الاتهام من ناحية ، وسلطة الحكم ناحية اخرى . ومن ثم جرت غالبية التشريعات على الفصل بين وظيفة الاتهام والتحقيق لما بينهما من تعارض ، فأن توجيه الاتهام يجعل النيابة خصما والخصم لا يمكن ان يكون محققاً. ^(١) لا بد ان يتمتع الشخص القائم بالتحقيق بصفة الحيطة المطلقة . وهذه الصفة هي التي تضمن العناية بأدلة الاتهام وبتحقيق دفاع المتهم في الوقت ذاته دون ان تطغى احداها على الاخرى تحقيقاً وبغية الوصول الى الحقيقة . ويتعين على النيابة العامة في اجراءها للتحقيق ان تلتزم الحيطة التامة بين ادلة الاتهام وادلة الدفاع ، ولا يجب ان تتأثر بوظيفتها كسلطة اتهام في قيامها بالتحقيق ولا يترتب على ذلك بطلان ما اتخذته من اجراءات . ومن اجل ذلك يتمتع على النيابة العامة ان توجه اسئلة ابحاثية الى المتهم او ان تتخذ ضده من الوسائل العنيفة والاكراه المادي والمعنوي ما يحمله على ان يعترف او ان يأتي بأدلة قد تدينه. ^(٢)

(١) فرج علواني هليل ، التحقيق الجنائي والتصرف فيه والادلة الجنائية ، دار المطبوعات الجامعية ، ٢٠٠٦ ، ص ٥٧.

(٢) احمد المهدي واشرف الشافعي، مصدر سابق ، ص: ٩

فالنيابة بوصفها سلطة تحقيق يجب ان تلتزم جانب الحيادة التامة حتى اذا ما انتهت من تحقيقه فلها ان تقيم الأدلة الواردة في التحقيق من حيث الثبوت وعدمه فأذا ترجحت لديها ادلة الثبوت احوالت الدعوى الى المحكمة حيث تبدأ وظيفتها الثانية وهي وظيفة الاتهام . اما قبل ذلك فلا يجوز لعضو النيابة المحقق ان يأتي بأجراء يتأثر فيه بوظيفته في الاتهام والا ترتب على ذلك عدم الاخذ بالدليل المستمد من اجراء التحقيق ذلك ان الوصول الى الحقيقة يجب ان يتم في اطار مبدأ الشرعية اي ان التحقيق ذلك يكون الشكل الذي رسمه القانون وفي اطاره. (١)

وتحقيقاً لتلك العدالة والحيادية كان على المحقق ان يكون بعيداً عن تأثير المحيطين به فمن قد يكون لهم دور في اثبات التهمة ونفيها عن المتهم كما عليه التحلي بذلك الحياد ايضاً فيما لو كان الجاني او المجني عليه يمت اليه بنوع من الصلة ايجابية كانت ام سلبية .

فدور المحقق في ذلك لا يختلف عن دور القاضي فكل منهما يهدف للوصول الى الحقيقة. ويترتب على تلك الحيادة في تصرفات المحقق ان وجوب المساواة بين المشمولين بإجراءات التحقيق، بحيث يكون المتهمين في نظره سواء، لا يفرق بينهم تبعاً لمراكزهم الاجتماعية او الاقتصادية او المهنية، انما يكون مناطق التفرقة تبعاً لما تسفر عنه اجراءات التحقيق من ادلة. (٢)

(١) احمد مهدي واشرف الشافعي، مصدر سابق، ص ٩ .

(٢) أ . م . د . د . عمار عباس الحسيني ، التحقيق الجنائي ، الطبعة الاولى ، النجف الاشرف ، ٢٠١١ ، ص ٦٩ .

ثانياً : سرية التحقيق الابتدائي

قرر المشرع مبدأ سرية التحقيق الابتدائي في نص المادة (٧٥) من قانون الاجراءات الجنائية بقوله (تعتبر اجراءات التحقيق ذاتها والنتائج التي تسفر عنها من الاسرار ويجب على قضاة التحقيق واعضاء النيابة ومساعدتهم من كتاب وخبراء وغيرهم ممن يتصلون بالتحقيق او يحضرونه بسبب وظيفتهم او مهنتهم عدم إفشاءها ومن يخالف ذلك منهم يعاقب طبقاً للمادة (٣١٠) من قانون العقوبات .

كما نصت المادة (١٩٣) من قانون العقوبات على ان " يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه او احدى هاتين العقوبتين كل من نشر بإحدى طرق العلانية أخبار بشأن تحقيق جنائي قائم اذا كانت سلطة التحقيق قد قررت بإجراءات في غيبة الخصوم او كانت قد حظرت اذاعة شيء منه مراعاة للنظام العام والآداب او الظهور الحقيقي "

ويلاحظ ان هذا النص يخاطب كافة سواء كانوا متصلين بالتحقيق ام غير متصلين به النهي الوارد فيه ليس مجرد نقل اخبار التحقيق الى الغير وانما نشرها بطريقة من طرق العلانية ولضمان سرية اجراءات التحقيق الابتدائي فرض المشرع عقوبة جنائية لكل من يذيع اخبار هذه الاجراءات ونتائجها فاذا كان المخالف متصلاً بالتحقيق او يحضره بسبب وظيفته او مهنته كالمحقق او المحامي او كاتب التحقيق او او الخبير خضع النص المادة (٣١٠) من قانون العقوبات الخاص بجريمة افشاء سر المهنة ويلاحظ ان واجب المحافظة على سرية التحقيق من قبل هؤلاء الاشخاص يظل قائماً حتى بعد انتهاء التحقيق . وكانت سلطة التحقيق قد انتهت سرية بآنسبة للخصوم وسمت لهم من جديد بحضوره او قررت رفع الحظر الذي سبق الذي فرضته على نشر اخباره ففي هذه الحالات لا يعد من نشر اخبار التحقيق مرتكباً للجريمة الواردة بنص المادة (١٩٣) عقوبات واذا كان يظل مسئولاً وفقاً لنص المادة (٣١٠) .^(١)

(١) احمد المهدي واشرف شافعي ، مصدر سابق ، ص : ١٠-١١-١٢.

١ - انتفاء السرية بالنسبة للخصوم ووكلائهم

قلنا ان السرية كأصل عام في التحقيق الابتدائي قصد بها الجمهور اما بالنسبة للخصوم فقد أزال المشرع سرية التحقيق بالنسبة لهم حيث نص في المادة (٧٧) من قانون الاجراءات على انه:

"للنيابة العامة وللمتهم وللمجني عليه والمدعي بالحقوق المدنية والمسئول عنها ولوكلائهم انه يحضروا جميع اجراءات التحقيق ..."

وتحقيقاً لهذه العلانية نصت المادة (٧٨) من قانون الاجراءات الجنائية مصري على انه " يحظر الخصوم باليوم الذي يباشر فيه القاضي اجراءات التحقيق وبمكانها والغاية التي يبتغيها الشارع من ازالة سرية التحقيق ازاء اطراف الدعوى هي توفير الضمانات لهم بتمكينهم من رقابة اجراءاته والاطمئنان على سلامتها ، او اشارة اسباب بطلانها في الوقت المناسب وهي من ناصية ثانية تمكين كل خصم من العلم بالأدلة التي تقوم ضده ، فيتاح له أبداء رأيه فيها ، ويكزن من شأن ذلك ان تعطي قيمتها الحقيقية . الا ان علنية التحقيق للخصوم يرد عليها استثنائية وهما حالة الضرورة .

وحالة الاستعجال . وهما حالتان تجعلان من حق النيابة مباشرة بعض الاجراءات في غيبة الخصوم وقد قضت محكمة النقض بأنه لما كان القانون قد اباح للمحقق ان يباشر بعض اجراءات التحقيق في غيبة الخصوم مع السماح لهؤلاء بالاطلاع على الاوراق المثبتة لهذه الإجراءات.^(١)

أ- حالة الضرورة

ب- حالة الاستعجال

(١) فرج علواني هليل، مصدر سابق، ص ٦٣ - ٦٤

أ- حالة الضرورة :

سرية التحقيق الابتدائي ازاء الخصوم للضرورة نصت عليها الفقرة الاولى من المادة (٠٧٧) من قانون الاجراءات بقولها : لقاضي التحقيق ان يجري التحقيق في غيبتهم (اي غيبة الخصوم) متى رأى ضرورة ذلك لإظهار الحقيقة . وبمجرد انتهاء تلك الضرورة يبيح لهم الاطلاع على التحقيق وتجعل الضرورة التي تبرر فرض السرية في احتمال ان يفسد حضور المتهم او غيره من الخصوم جهود المحقق للتقريب عن الدليل ، اي خشية انه يؤدي هذا الحضور الى احباط تلك الجهود . والمحقق هو الذي يقدر الضرورة التي تقتضي السرية لإظهار الحقيقة ، وتقدير المحقق ليس مطلقا . وانما تراقبه محكمة الموضوع . فاذا لم تر ضرورة كانت الاجراءات التي اجريت في غيبة الخصوم بإطالة بطلانا متعلق بالنظام العام . ويتعين على المحقق ان يزيل السرية بمجرد انتهاء حالة الضرورة لذلك. ^(١)

ب- حالة الاستعجال :

وعله هذه السرية ان مصلحة التحقيق قد تقتضي اتخاذ اجراء معين في وقت محدد ، فاذا ارجأ حتى يحضروا ، فقد لا يستطيع اتخاذ هذا الاجراء على الاطلاق او لا يستطيع اتخاذه في الوقت الملائم لذلك او على النحو الذي يتحقق به مصلحة التحقيق ، مثال ذلك ان تقتضي مصلحة التحقيق سماع شاهد مهدد بالموت او مضطر لسفر الى غير عودة قريبة ، فاذا ارجأ سماع الشهادة الى حين حضور الخصوم فقد لا تسمع قط ، ومع ذلك فإن اهميتها في الدعوى قد لا تكون حاسمة ، ومثال ذلك ايضا ان يقتضي مصلحة التحقيق اجراء معاينة لمكان الواقعة على الفور قبل ان تمتد يد التشويه الى ادلة الجريمة ومع ذلك قضت محكمة النقض بجواز اجراء المعاينة في غيبة المتهم بناء على حالة الضرورة. ^(٢)

(١) فرج علواني هليل ، مصدر سابق ، ص ٦٥ .

(٢) فرج علواني هليل ، مصدر اعلاه ، ص ٦٦ .

ثالثاً: تدوين التحقيق

من اجل ان يكون التحقيق الابتدائي حجة على الكافة فيما اثبتته، ولكي تكون اجراءاته اساسا صالحا لما قد يبني عليه من نتائج، فقد اوجعت اغلب التشريعات ان يكون التحقيق الابتدائي مدونا، وتحقيق هذا الامر يتطلب من القائم بالتحقيق ان يحرص على تدوين كل ما يتخذه من قرارات بشأن التحقيق، وكل ما يقوم به من اجراءات وما يسمعه من اقوال، اكانت اقوال المجني عليه او المتهم او الشهود. (١)

وان مبدأ التدوين تكمن في امرين أولهما الحاجة الى اثبات حصول الاجراء والظروف التي اتخذ فيها والاثر الذي ترتب عليه وذلك في وضوح وتحديد والكتابة هي التي توفر ذلك، وثانيهما ان غاية التحقيق الابتدائي ليست كامنة فيه ذاته او انها تعرض اجراءاته ونتائجها بعد الفراغ منها على قضاء الحكم لكي يفصل في الدعوى على اساس منها، ويقضي ذلك بدهاءة اثبات الاجراءات في محاضر يتكون منها ملف الدعوى الذي يعرض فيها بعد على القضاء. (٢)

ويشترط كتابة اجراءات التحقيق يمكن ان تكون سندا يدل على حصولها . فعدم تدوين الاجراء يؤدي الى افتراض عدم مباشرته . وهذا بالنتيجة يمكن المتهم وبقية اطراف الدعوى من الدفع بعدم الاستناد الى التحقيق غير المكتوب وعدم اعتماد نتائجه. (٣)

(١) دز حسن بشيت خوين، ضمانات المتهم في الدعوى الجزائية، الطبعة الاولى، دار الثقافة، عمان، ١٩٩٨، ص ٩٥

(٢) فرج علواني هليل ، مصدر سابق ، ص ٧١

(٣) د. حسن بشيت خوين ، مصدر اعلاه ، ص ٩٦

رابعاً : التدخل المحدود للدفاع^(١)

حدد المشرع من تدخل الدفاع في التحقيق الابتدائي على خلاف ما هو مقرر بشأنه في مرحلة المحاكمة . وكقاعدة اجاز المشرع للخصوم استصحاب وكلائهم في التحقيق ولذلك فحيث يجوز حضور الخصم ويجوز حضور محاميه.

وبطبيعة الحال يسرى على المحامين ما يسرى على الخصوم من حيث قاعدة العلانية . وما يسرى عليها من استثناءات تتعلق بحالة الضرورة وحالة الاستعجال وعليه فحيث يكون من حق سلطة التحقيق إجراء التحقيق في غيبة الخصم فلا يجوز منع حضور وكيله الا اذا اقتضت الضرورة ذلك على انه ليس للخصوم التمسك بضرورة دعوة وكلائهم لحضور التحقيق. ولم يستثنى من اجراءات التحقيق وهما الاستجواب والمواجهة.

ومع ذلك فقد أجاز القانون للمحقق ان يتغاضى عن دعوة محامي المتهم في جناية عند استجوابه او مواجهته بغيره من المتهمين او الشهود وذلك في حالتين وردتا على سبيل الحصر: الاولى هو حالة التلبس والثانية هي حالة السرقة بسبب الخوف من ضياع الادلة، بمعنى انه يجب ان يكون مبرر الاستعجال هو الخوف من ضياع الادلة وفي غير هاتين الحالتين لا يجوز مباشرة الاجراءين السابقين بدون دعوة محامي المتهم أن وجد.

(١) احمد المهدي واشرف الشافعي ، مصدر سابق ، ص ١٧ .

(المبحث الثاني)

(انواع السرية في التحقيق الجنائي)

ان السرية معناها منع الجمهور من غشيان قاعة المحاكمة ، وهنا المنع اما ان يكون بنص القانون او بقرار من المحكمة بناءً على منحها السلطة من قبل القانون بذلك الا ان هذه السرية قد لا تكون مطلقة بل جزئية بحيث قد تقتصر على اجراء واحد او اكثر من اجراءات الدعوى وان بيان انواع السرية في مطلبين .

المطلب الاول : السرية التقديرية

المطلب الثاني : السرية الوجوبية

(المطلب الاول)

(السرية التقديرية)

ان العلانية في المحاكمة هي الاصل الا انها ليست مطلقة، ذلك لان المشرع قد اعطى للمحكمة، سلطة الحد من هذه العلانية سواء كان هذا الحد بالنسبة لسماع الدعوى او بالنسبة لنشر مجرياتها فقط.

فبالنسبة لسماع الدعوى، فقد اعطى المشرع للمحكمة سلطة ان تأمر بجعل الجلسة سرية وذلك مراعاة للنظام والآداب، وفي حالة ما اذا تقررت هذه السرية فأن النشر يكون محظورا تبعا لذلك.

اما بالنسبة لحظر نشر مجريات المحاكمة ، فأن المحكمة قد ترى الا تسمع الدعوى في جلسة سرية، حيث انها تسمح للجمهور الا انها تحظر نشر مجريات المحاكمة او نشر الاحكام وذلك مراعاة للنظام العام او الآداب.

وبذلك فيتم تقسيم هذا المطلب الى فرعين، يخصص الاول الى السرية المطلقة التي تشمل حضور الجلسة وما يترتب عليها من حظر النشر، اما الثاني يخصص الى السرية المحدودة التي تقتصر على حظر النشر فقط.

(الفرع الاول)

(السرية المطلقة)

ان السرية المطلقة تعني منع المحكمة الجمهور وبقرار صادر منها من الحضور الى قاعة الجلسة لكي لا يطلعوا على الاجراءات المتخذة في قضية معينة كان من المفروض نظرها علانية لولا حدوث احد الاسباب المؤدية الى السرية، وبذلك فأن السرية المطلقة تعد استثناء على الاصل وهو العلانية، وتستطيع المحكمة ان تمنع الجمهور من الحضور.

ويترتب على السرية الناشئة عن منع حضور الجمهور الى قاعة الجلسة حظر نشر اجراءات المحاكمة ، وذلك لان نظر الدعوى في جلسة سرية ليس بكاف لحماية المصالح التي تبتغيها المحكمة عندما تقرر هذه السرية اذا كان للصحف ان تنشر ما تستقيه من انباء مما جرى في الجلسة دون مانع.^(١)

وبناء على ذلك نلاحظ ان التشريعات قد قررت حماية كاملة للإجراءات المتخذة في الدعوى التي قررت المحاكم نظرها في جلسة سرية ، حيث نرى ان المشرع المصري نص في المادة (١٨٩) من قانون العقوبات على انه: (يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً او بأحدي هاتين العقوبتين كل من نشر بأحدي الطرق المتقدم ذكرها ما جرى في الدعاوي المدنية والجنائية الي قررت المحاكم نظرها في جلسة سرية.^(٢)

(١) د. جمال الدين العطيبي ، الحماية الجنائية للخصومة من تأثير النشر ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٨٦ ، ص ٥١٤ .

(٢) د. جمال الدين العطيبي ، المصدر اعلاه ، ص ٥٥٠ .

وجاء في قانون العقوبات العراقي في المادة (٢٣٦) على انه (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تزيد عن مائتي دينار او بأحدي هاتين العقوبتين من نشر بأحدي الطرق العلانية:

ف٦: ما جرى في الدعاوى المدنية او الجنائية التي قررت المحاكم سماعها في جلسة سرية. وان السرية التقديرية وكما قلنا تكون اختيارية حيث منع الجمهور من حضور قاعة الجلسة يكون من حق المحكمة . لكن متى صدر قرار من المحكمة بنظر الدعوى في جلسة سرية اصبحت هذه السرية وجوبية بالنسبة لحظر نشر اجراءات المحاكمة. ^(١)

وبما ان حظر النشر المترتب على السرية بعد استثناء على الاصل فيجب ان لا يتم التوسع فيه ، وبذلك فإنه لا يرد الا على الاجراءات التي تتخذ بعد صدور قرار المحكمة بجعل سرية ، حيث انه لا يسري على الاجراءات التي تمت بصورة علنية قبل صدور قرار السرية ^(٢) لذلك نرى ان بعض التشريعات ومنها التشريع المصري ينص صراحة في المادة (١٨٩) من قانون العقوبات على ان الحظر لا يشمل نشر موضوع الشكوى او نشر الحكم ، وبذلك فإنه على الرغم من فرض السرية من قبل السرية من قبل المحكمة فمن الجائز للصحف ان تقوم بنشر شكوى المجني عليه وعريضة الجنحة المباشرة ويجوز لها ان تنشر تقرير الاتهام وان لم يكن قد تلى علنا في الجلسة العلانية قبل احلال السرية ، كون ان قرار السرية لا يمكن ان يرد الا على ما يتلوه من إجراءات. ^(٣)

(١) د. جمال الدين العطيفي ، مصدر سابق ، ص ٥٥٠.

(٢) د. جمال الدين العطيفي ، المصدر اعلاه ، ص ٥٩٦.

(٣) د. العطيفي ، المصدر اعلاه ، ص ٥٩٦ - ٥٩٧.

(الفرع الثاني)

السرية المحدودة (الحظر القضائي لنشر إجراءات المحاكمة)

ان السرية هنا تستوجب ايضا حظر نشر اجراءات المحاكمة وذلك طبقا للمادة (٦/٢٣٦) من قانون العقوبات العراقي والمادة (١٨٩) عقوبات مصري . فيجب القول ان هناك بعض التشريعات ومنها التشريع المصري لم تكتفي بذلك وإنما اجازت ونظرا لنوع وقائع الدعوى ان تحظر في سبيل المحافظة على النظام العام والآداب نشر المرافعات القضائية او الاحكام الصادرة كلها او يخصصها بأحدي طرق العلانية وفرضت عقوبة على من يخالف ذلك (المادة ١٩٠ عقوبات)، كذلك المشرع الليبي الذي اجاز حظر نشر المرافعات القضائية والاحكام كلها او بعضها بأحدي طرق العلانية وذلك محافظة على النظام العام والآداب العام وفرض عقوبة على من يخالف ذلك.^(١)

واضح من هذين النصين انهما يتناولان سببين لحظر النشر وهما المحافظة على النظام العام والآداب العامة، اي ذات السببين المقررين لجعل الجلسة سرية . ولكن مما يؤخذ على هذه التشريعات انها اجازت حظر نشر الاحكام الصادرة كلها او بعضها، وهذا الحظر لا مبرر له، حيث ان هذا الامر قد تؤدي الى اضعاف الثقة في عدالة القضاء، اما بالنسبة للقانون العراقي، فأنا اذا استطلعنا نصوصه نجد انه قد اشار الى هذه المسألة(جواز نشر الاجراءات التحقيقية في المحاكمة) في المادة (١/٢٣٦) من قانون العقوبات.^(٢)

(١) حاتم بكار ، حماية حق المتهم في محاكمة عادلة (دراسة تحليلية تأجيلية انتقادية مقارنة)، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ص١٩٨ .

(٢) تنص المادة (٢٣٦) على من اي قانون ما يلي (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتي دينار او بأحدى هاتين العقوبتين من نشر بأحدى الطرق العلانية : اخبار بشأن محاكمة قرر القانون سريتها او منعت المحكمة نشرها)

والملاحظة ان قانوننا الجنائي قد اشار الى جواز حظر النشر اشارة بسيطة في مقام التجريم (قانون العقوبات)، ولم يذكر اي تفصيلات على المسألة، حيث انه لم ينص على اسباب الحظر كما فعل المشرعين المصري والليبي، وان مسألة تقرير حظر النشر تعد مسألة تقديرية لا تخضع فيها المحكمة لرقابة محكمة التمييز (النقض) وذلك لأنها تستند عند تقريرها لاعتبارات النظام العام، وبذلك فللمحكمة ان تحظر النشر كلما تبينت ان نشر اجراءات الدعوى يمكن ان تؤثر على سيرها، وللمحكمة ان تقرر الحظر من تلقاء نفسها دون اخذ رأي الخصوم او بناء على طلب الادعاء العام (النيابة العامة) او احد الخصوم. (1)

وبالقياس على ما ذكرنا بالنسبة للسرية المطلقة التي تقرها المحكمة ، يمكن القول ان تقرير حظر النشر لإجراءات المحاكمة من قبل المحكمة يكون بقرار صادر من القاضي المنفرد اذا كانت المحكمة مشكلة من قاضٍ واحد ، اما اذا كانت مشكلة من اكثر من قاضي فإن قرار الحظر يجب ان يصدر من جميع القضاة الذين تتشكل منهم المحكمة ، كما يجب ان القرار مسبب وان كان يكفي لتسببيه الاستناد الى احد الاعتبارين اما النظام العام (الامن العام) او الآداب. (2) وتجدر الاشارة الى ان هذا الحظر يسري على جميع وسائل العلانية فهو ليس مقصورا على وسائل النشر المطبوعة كالصحف وبقية المطبوعات وانما يشمل وسائل النشر الاخرى كالمسموعة والمرئية ويجوز ان يشمل هذا الحظر المرافعات سواء كانت كلها او بعضها. (3) الا انه لا ينص على الاجراءات التي تسبق تلاوة الاتهام كما انه لا يسري الا على الاجراءات التي تلي تقريره ، اما نشر ما سبقه من الاجراءات فهو جائز ومباح. (4)

(1) د. جمال الدين العطيبي ، مصدر سابق ، ص ٦٠٢ - ٦٠٤.

(2) الا ان هناك من يذهب الى الحظر يشترط ان يكون حكم مسبب علني لكي يعلم به الكافة د. العطيبي ، المصدر

اعلاه ، ص ٦٠٢ - ٦٠٣ ، كذلك د. حاتم البكار ، مصدر سابق ، ص ١٩٩.

(3) جمال الدين العطيبي ، مصدر سابق ، ص ٦٠١ - ٦٠٢.

(4) د. حاتم بكار ، مصدر سابق ، ص ١٩٨.

(المطلب الثاني)

(السرية الوجوبية)

رأينا ان المشرع قد منح المحكمة سلطة تقرير السرية عند توافر بعض الاعتبارات ، حيث ان السرية في هذه الحالة تفرض بقرار من المحكمة ، الا ان المشرع لم يقتصر على هذه الحالة بل ان نص على وجوب سماع الدعوى بصورة سرية دون ان يتوقف ذلك على قرار من المحكمة او توافر الاعتبارات السابقة ، والسرية في هذه الحالة تسمى السرية الوجوبية وذلك لان سماع الدعوى سراً يكون وجوبياً ، وتسمى كذلك السرية القانونية لأنها تفرض مباشرة بنص القانون ومن قبل المشرع دون ان يترك تزيها للمحكمة. ^(١)

لذلك سوف يتم تقسيم هذا المطلب الى فرعين يخصص الاول الى سرية الجلسة بحكم القانون، اما الثاني فيخصص الى حظر النشر بحكم القانون.

(١) د. حاتم بكار ، مصدر سابق ، ص ٢٠٠.

(الفرع الاول)

(سرية الجلسة بحكم القانون)

سرية الجلسة بحكم القانون تعني الحالات التي يقرر فيها المشرع فرض السرية على اجراءات المحاكمة دون ان يترك ذلك تقديرها المحكمة .

بداية يمكن القول بأنه يجب على القوانين ان ترتب حظر النشر على الاجراءات التي تتخذ في الجلسة السرية، وذلك لأنه مما يتنافر مع الغاية من السرية الوجوبية ان يباح نشر الاجراءات المتخذة سراً، وعلى ذلك نصت المادة (١/٢٣٦) من قانون العقوبات العراقي، حيث انها تمنع نشر الاخبار المتعلقة بالمحاكمات التي يقرر القانون سريتها.

اما الهدف من وراء هذه السرية فيتمثل بحماية شخص المتهم كما في جلسات محاكم الاحداث ، اي ان السرية هنا تكون بسبب شخص المتهم ، او تكون بسبب نوع الدعوى مثل جلسات اصدار الاوامر الجزائية.^(١)

وبهذا المفهوم جاءت المادة (٣٢٣) من قانون الاجراءات المصري التي ذكرت بأن الامر يصدر بغير اجراء تحقيق او سماع مرافقة ، الا ان هناك رأي يذهب الى نظر بعض القضايا عن طريقة الاوامر الجزائية لا يعد نظر للدعوى بصورة سرية بينما هو طريق خاص رسمه المشرع لتبسيط الإجراءات.^(٢)

ان التشريعات عندما قررت هذا الحظر انما قصدت من ورائه توقي الاثار الضارة للنشر على حق المتهم في المحاكم العادلة لما قد يؤدي اليه نشر بعض الاجراءات القضائية

(١) د. جمال الدين العطيبي ، مصدر سابق ، ص ٥٤١ .

(٢) د. حسن صادق المرصفاوي ، خمانات المحاكمة في التشريعات العربية ، منشورات معهد البحوث و الدراسات العربية ، مطبعة محرم بك ، الاسكندرية ، ١٩٧٣ ، ص ٤٥ .

من اثار على الشهود او المحققين او القضاة^(١) . فضلاً عن ان الحظر قد يثني المحكمة عن تقرير سرية الجلسة بشكل الكامل ، ذلك ان هذا الحظر لا يتوقف على سرية الجلسة فكما قلنا ان المحكمة تستطيع ان تقرر حظر النشر لبعض الاجراءات المحاكمة عندما ترى ان نشر هذا الجراء او الاجراءات يمكن ان يؤثر على سير الدعوى ، بحيث يجوز للمحكمة ان تحظر نشر شهادة شاهد معين الى ان تفرغ من سماع بقية الشهود ، وهذا العمل يثني المحكمة عن تقرير السرية المطلقة ، وفي ذلك ضمانه المتهم.^(٢)

(١) د. حاتم بكار ، مصدر سابق ، ص ١٩٨

(٢) د. جمال الدين العطيفي ، مصدر سابق ، ص ٦٠٤

(الفرع الثاني)

(حظر النشر بحكم القانون)

هناك تشريعات ومنها التشريعات العراقي والمصري قد تحظر نشر ما يجري في المحاكم الخاصة بنوع معين من الدعاوي وان كانت جلساتها قد تتعد علانيه ، ومثال على ذلك في التشريع العراقي ما تحضره المادة (٦/٢٣٦) عقوبات .

اما المشرع المصري فقد وسع من دائرة الحظر - في هذا المجال - حيث جاءت المادة (١٠٩) عقوبات ولم تقتصر على حظر نشر ما يجري في الدعاوي المتعلقة بالجرائم المتعلقة (القذف والسب ، وافشاء الاسرار)

وتنص الفقرة الثانية من ذات المادة على انه لا عقاب على مجرد نشر موضوع الشكوى او على مجرد نشر الحكم . ومع ذلك ففي الدعاوي التي لا يجوز فيها اقامة الدليل على الامور المدعي بها يعاقب على اعلان الشكوى او على نشر الحكم بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرة الاولى من هذه المادة ما لم يكن نشر الحكم او الشكوى قد حصل بناءً على طلب الشاكي .

ويعلل المشرع المصري حظر نشر المرافعات الخاص بالدعاوي المتعلقة بالجرائم التي تقع بواسطة الصحف ودعاوي القذف والسب وافشاء الاسرار بالقول ان نشر هذه المرافعات وفي هذه الجرائم هو عبارته عن ترديد لها ومضاعفة لأثارها دون مبرر. (١)

(١) د. جمال الدين العطيبي ، مصدر سابق / ص ٥٥٤

واخيراً يمكن القول انه على الرغم مما يحققه هذا الحظر من فائدة في عدم تكرار عبارات السب والقذف والاهانة ، الا انه يمثل قيداً خطيراً على علانية المحاكمات وذلك لأنه وكما سبق القول ان العلانية الفصلية لا تتحقق بمجرد الحضور القليل في القاعة المحدودة المساحة ، حيث ان العلانية ستقتصر على عدد معين من الاشخاص - وهم الذين تنتسح لهم قاعة المحكمة - وبذلك فان رقابة الرأي العام على اعمال القضاء سوف تضيق جداً ان لم تتعدم .

ان رقابة الرأي العام على اعمال القضاة قد تضيق والسبب وما قلنا اعلاه من ان الحضور يكون قليل جداً - لمحدودية قاعة المحكمة - بالقياس مع اهمية القضية وشوق الرأي العام في التعرف والاشراف عليها .

ولا سيما في القضايا المهمة والتي يحاول الرأي العام معرفة ما يجري فيها ولا سيما ايضاً ان هذا الحظر يشمل جرائم القذف في حق الموظف العام او المكلف بخدمة عامة حيث يقبل من القاذف اقامة الدليل على ما اسنده (م ٢/٤٣٣) عقوبات عراقي ، حيث ان المصلحة العامة تستلزم ان يقول الرأي العام بتتبع مجريات المحاكمات لكي يطمئن على سلامة قيام الموظف بواجباته. ^(١)

(١) د. جمال الدين العطيفي ، المصدر سابق ، ص ٥٦٥

(المبحث الثالث)

مبررات مبدأ السرية في التحقّق والاستثناءات الواردة عليه ان المحافظة على السرية التحقّق توجب الكتمان على اخبار التحقّق بانتهاء التحقّق وإحالة القضية الى المحاكمة ، التي غالباً ما تكون جلستها علنية مفتوحة للجمهور مالم تقرر المحكمة ان تكون كلها او بعضها سرية لا يحظرها غير ذوي العلاقة بالدعوى ويتضمن .

المطلب الأول : مبررات مبدأ السرية

المطلب الثاني : الاستثناءات الواردة عليه

(المطلب الأول)

(مبررات مبدأ السرية)

ينطلق انصار مبدأ السرية من حملة مبررات يمكن اجمالها بما يأتي :-

اولاً : حماية حقوق المتهم

من المتفق عليه في قوانين الإجراءات الجنائية الحديثة ان المتهم يتمتع بحقوق يحميها القانون ويقرر العقاب على اهدارها والمساس بها ، ومن هذه الحقوق ، الحق في الخصوصية ، وكذلك حق الإنسان في الحفاظ على سمعته وعدم التشهير به ، ولذلك فسرية إجراءات التحقيق الابتدائي قبل الجمهور هدفها حماية المتهم ، وذلك انه يفترض فيه البراءة حتى يثبت عكس ذلك .

ويرى جانب من الفقه الجنائي - نؤيده - ان علانية التحقيق الابتدائي تترك انطباعاً سيئاً لدى الرأي العام ولو انتهى التحقيق بصدور قرار لإقامة الدعوى الجنائية ، فمن المستحيل ان يمحو هذا القرار التهمة لدى الجمهور ، لان هذا الأخير يعتقد في الغالب ان سبب صدور القرار المذكور يرجع الى عدم كفاية الأدلة اكثر منه براءة المتهم.^(١)

وما يجعل مجريات التحقيق مع المتهم تكتسي طابع الخصوصية كون الاتجاه المعاصر في التحقيق لا يكتفي فقط باتخاذ جميع الإجراءات التي تكفل جميع الأدلة عن المتهم ، وانما تتعداها الى التحري عن ظروف المتهم الشخصية والاجتماعية والنفسية والمادية والعائلية وهو ما يعرف بملف الشخصية والذي نصت عليه مقتضيات المادة ٨٧ من ق.م.ح بقولها: ((يقوم قاضي التحقيق الزامياً في مادة الجنايات ، واختيارياً في مادة

(١) د. عبد الفتاح بيومي حجازي ، الجوانب الإجرائية لأعمال التحقيق الابتدائي في الجرائم المعلوماتية ، الطبعة الأولى ،

الجنح ، بأجراء بحث حول شخصية المتهم وحالته العائلية والاجتماعية)) ولذلك ذهب الفقهاء الى ان ترك انطباع سيء لدى الراي العام حيال المتهم. (١)

وان هذا الانطباع يصعب محوه ولو انتهى التحقيق بصدور قرار بعدم المتابعة ، لكون الاعتقاد في الغالب يميل الى ان عدم المتابعة ترجع الى عدم كفاية الأدلة اكثر منه الى براءة المتهم الحقيقة. لذلك اعتبرت محكمة النقض المصرية في عدة احكام مشهورة عنها في هذا الخصوص ، ان ((مجرد نشر التهمة المسندة الى المتهم يعد جريمة ولو ثبته انها كانت موضوعاً للتحقيق)) (٢).

ثانياً : حماية المتهم من تأثير الراي العام .

من الآثار الهامة السرية في التحقيق الابتدائي كذلك، انها تقي المتهم وسلطة التحقيق من تأثير الراي العام خاصة واننا نعيش في مجتمع تزيد فيه الاشاعات عبر وسائل الاعلام الحديثة وقد يؤدي الى نتائج غير مضمونه.

وذلك ان نشر اخبار تحقيق قبل بدء المحاكمة غالباً ما يصحبه تهويل واثارة ، خصوصاً اذا كانت الجريمة التي ينشر عنها من الجرائم الهامة التي تشغل الناس وهذا يخلق في الراي العام تيارات تتأخر المتهم او تتأخره . وهذه التيارات قد تحدث تأثيرها على قاضي المحكمة الذي تترسب في وجدانه فكرة ثابتة عن المتهم سواء بالإدانة او البراءة ، وهي فكرة غير مستمدة من وقائع الدعوى المطروحة عليه. (٣) ولعل من بين اهم الأسباب التي دعت الى الاخذ بنظام سرية التحقيق هو الحيلولة دون ان يتم التأثير على المتهم او القاضي او الشهود من طرف الراي العام ، الذي غالباً ما يتم تكييفه بل وتهيجه اثناء وقوع بعض الجرائم

(١) القاضي ، جمال سرحان (. www.bayahealyaoume.press..) .

(٢) القاضي جمال سرحان ، مصدر سابق .

(٣) د. عبد الفتاح بيومي حجازي ، مصدر سابق ، ص ٥٥٩

من طرف وسائل الاعلام التي تهوى نشر الفضائح ، الامر الذي دفع جانباً من الفقه المصري الى القول ان التجربة العملية تشير الى تعاظم الاخلال بهذا الالتزام ، وعلى وجه التحديد من قبل وسائل الاعلام المعاصرة لما تتميز به جرأة وقوة ضاغطة ، وسعى وراء الاثارة الأغراض تجاريه غالباً للأسف الشديد ، بل ان بعض جهات ذاتها غالباً ما تبدي عدم رضائها عن الاطار السري للتحقيق وبعض المحققين يذهب الى حد عقد ((مؤتمرات صحفية)) بخصوص الجرائم التي يجري التحقيق بشأنه لان الناس تهوى الشهرة غب هذا الزمان.

ومن هنا شرعت السرية خشية من تأثير الرأي العام من سلطة التحقيق فيضطر المحقق الى اصدار قرارة متأثر بالرأي العام مما يترتب على ذلك اثار سلبية تلحق بالمتهم الامر الذي جعل بعض الشراح يقول ان على مباشرة التحقيق في سرية عن الجمهور تتحقق في ان الدعوى الجزائية في مرحلة التحقيق تهتم بجمع ادلة الاثبات مما يقتضي العمل فيها بعيداً عن الجهور ضماناً تجديده الإجراءات التالي ، وعدم تأثرها بانفعال الجماهير. (١)

ثالثاً: عدم عرقلة إجراءات التحقيق

ان مباشرة إجراءات التحقيق في سرية من الأمور التي تساعد سلطة التحقيق في تأدية مهامها بفاعليه، والتواصل الى الحقيقة في اقصر وقت في يسر، ولكن عندما تنتهك السرية، وتنتشر معلومات عن التحقيق وإجراءاته فإن ذلك قد يؤدي الى عرقلة السير التحقيقات خاصه عندما تظهر اقوال في الصحف، غير التي ادلي بها الشهود في التحقيقات او عند نشر سوابق المتهم ولذلك رأي البعض وبخق ان الصحافة. (٢)

(١) القاضي جمال سرحان ، مصدر سابق .

(٢) د. عبد الفتاح بيومي حجازي ، مصدر سابق ص ٥٥٩

ووسائل الاعلام لا تقف ولا تقف عند حد نشر اخبار التحقيق ، بل انها تتج الروايات حول المتهم ، ثم هي تجري تحقيقها الخاص بها وتقوم بعمل سيناريو للمتهم والشهود من قبل تفرغ سلطات التحقيق من سؤالهم ، الامر الذي يؤدي الى عرقلة سير التحقيق ويزعزع اطمئنان الناس حول صحة الإجراءات التي اتخذت .

ايضاً فإن العلانية قد تساعد المتهم على الهرب ، او تمكن ذويه من العبث بأدلة التحقيق في حالة ما أن كان محبوساً بصفة احتياطية. (١) من المؤكد ان مباشرة إجراءات التحقيق في سرية تامه من شأنه ان يساعد سلطه التحقيق على تأدية مهامها بفاعليه والتوصل الى الحقيقة في اقصر وقت وفي يسر ، خلافاً لو تم نشد معلومات عن التحقيق واجراءاته فإن ذلك قد يؤدي حتماً الى عرقلة سير التحقيق وخاصة عندما تظهر اقوال في الصحف غير التي ادلى بها الشهود في التحقيقات ، او عندما تنشر الصحف بعض سوابق المتهم . ذلك ان وسائل الاعلام لا تقف ولا تقف عند حد نشر اخبار التحقيق بل انها تتج الروايات حول المتهم. (٢)

رابعاً: الحفاظ على قرينة البراءة

الأصل في الانسان البراءة وان اتهم انسان مالأً بغي انه مجرك ، وقرينه البراءة نفتض عدم المساس بحقوقه التي كفلها له الدستور والقانون ولا يثبت الاتهام الفصلي ضد الفرد الا بعد جمع كافة الأدلة ضده واثباتها وانتهاء محاكمته بصدور حكم نهائي ثابت . ولكن عندما تطبق العلانية ويباح نشر تفاصيل الحوادث ومرتكبيها والتعرض لحياتهم الخاص ، فإن ذلك يعد تعدياً خطيراً على قرينه البراءة .

(١) د. عبد الفتاح بيومي حجازي ، مصدر سابق ، ص ٥٦٠

(٢) قاضي جمال سرحان ، مصدر سابق

وبسبب الاضرار التي قد تترتب على العلانية من جراء النشر ، فقد نص
المشرع على سرية التحقيق الابتدائي ، ورتب جزاء على من له ذلك بهدف توفير اكبر قدر
ممكن من الحصانة القرنية البراءة من الانتهاك الذي يحتمل ان يقع عليها. ^(١)

تبقى الغاية المثلى من وراء اعتماد سرية التحقيق حماية قرنية البراءة والتي تعد
الضمانات الدستورية الاساسية لحماية الحرية الشخصية للمتهم في مواجهة سلطات الدولة ،
فتحريك الدعوى العوى القضائية العمومية في مواجهة الشخص ما لا يعني بالجزم انه
مذنب اذ يتمتع بقرينة البراءة التي تقضي عدم المساس بحقوقه التي كفلها له الدستور
والقانون ولا يثبت الاتهام الفعلي ضد الفرد الا بعد جمع كافة الادلة ضده واثباتها وانتهاء
محاكمته بصدور حكم نهائي بات . وعلى هذا الاساس . تم تقرير سرية التحقيق ، لانه
عندما تطبق العلانية ويباح نشر تفاصيل الحوادث ومرتكبيها والتعرض لحياتهم الخاصة ،
فأن ذلك يعد خطيرا على قرينة البراءة فالاجماع منعقد على ان الالتزام بالحفاظ على سرية
التحقيق يحقق الضمانة القانونية المقررة للمتهم وهي " قرينة البراءة " والتي لا يمكن ان
تتحقق الا اذا كان التحقيق سريا. ^(٢)

(١) د. عبد الفتاح بيومي حجازي ، مصدر سابق أعلاه ص ٥٦٠ .

(٢) القاضي / جمال سرحان (1. www.bayanealyaoume.press).

(المطلب الثاني)

(الاستثناءات الواردة على مبدأ السرية)

يقع على عاتق السلطة القائمة بالتحقيق واجب تمكين الخصوم من حضور إجراءاته والسماح لهم بالاطلاع على أوراقه ، حيث يعد هذا الحضور والاطلاع استثناء على مبدأ السرية في التحقيق الابتدائي ويتضمن فرعين :

الفرع الاول : حضور الخصوم او ممثليهم القانونيين في إجراءات التحقيق الابتدائي .

الفرع الثاني : اطلاع الخصوم على الاوراق التحقيقية

(الفرع الاول)

(حضور الخصوم واجراءات التحقيق الابتدائي)

ان للخصوم ان يحضروا اجراءات التحقيق الابتدائي الا في احوال استثنائية يقرر فيها القاضي اجراء التحقيق كله او بعض اجراءاته في غيبة الخصوم.

وبذلك فإن اول مظهر من مظاهر العلانية النسبية هو حضور الخصوم في الدعوى الجزائية جميع اجراءات التحقيق الابتدائي وتعد هذه القاعدة (قاعدة حضور الخصوم) من القواعد العامة فضلا عن النص عليها في كثير من التشريعات ، بحيث يجب ان تتخذ الاجراءات في مواجهة الخصوم وتنص بعض القوانين وتمكيننا لخصوم الدعوى الجزائية من حضور اجراءات التحقيق ، بوجوب احضار الخصوم باليوم الذي يباشر فيه القاضي اجراءات التحقيق وبالمكان الذي تباشر فيه هذه الاجراءات .

اما فيما يتعلق بطريقة الاحضار فهي تختلف بالنسبة للمتهم عن باقي الخصوم فبالنسبة للمتهم فان القانون لا ينص على طريقة او شكل معين لهذا الاعلان. غير الفقه يذهب الى انه يجب ان يثبت حصوله للمتهم وبطريقة مؤكدة وثابتة باعلان رسمي.

اما باقي الخصوم الدعوى الجزائية (المجني عليه والمدعي بالحقوق المدنية والمسئول عنها) فإن احضارهم يتم في المحل الذي يعينه كل منهم في البلدة الكائن فيها مركز المحكمة التي يجري فيها التحقيق او المحل الذي يقيم فيه اذا كان مقيما في البلدة. (1)

(1) د. حسن علام ، مصدر سابق ، ص ٢٠٠

اما اذا لم يكن الخصم مقيماً في هذه البلدة ولم يعين له محلاً فيها فأن اعلانه في هذه الحالة يكون في قلم الكتاب ، وهذا الاعلان يكون صحيحاً ، على ذلك نص م (٧٩) من ق. ا. ج - المصري بالقول (يجب على كل من المجني عليه والمدعي بالحقوق المدنية والمسؤول عنها ان يعين له محلاً في البلدة الكائن فيها مركز المحكمة التي تجري فيها التحقيق اذا لم يكن مقيماً فيها . واذا لم يفعل ذلك يكون اعلانه في قلم الكتاب بكل ما يلزم به صحيحاً) .

بعد ان علمنا ان للخصوم الحق في حضور اجراءات التحقيق الابتدائي يجب القول انه من حق الخصوم الذين يحضرون هذه الاجراءات توجيه الاسئلة الى الشهود او المتهمين او الخبراء او اي من اصحاب العلاقة الاخرين ، ولهم ايضاً ان يطلبوا من السلطة القائمة بالتحقيق القيام بأي اجراء تحقيقي يرون من الضرورة القيام به ، ومن امثلة هذه المتطلبات ، طلب الخبراء واستقدام الشهود او جلب اشخاص اخرين بصفة متهمين او ان يطلبوا من هيئة التحقيق الانتقال الى محل الحادث او الامر بتفتيشه. (١)

فضلاً عن لهم الحق في تقديم الدفوع التي يرون تقديمها اثناء التحقيق الى قاضي التحقيق او المحقق . ومن امثلة هذه الدفوع ، الدفع بانقضاء الدعوى بالنزول عن الشكوى او الطلب من صاحب الحق فيها او بصدور قانون العفو الشامل وكذلك والدفع بعدم الاختصاص وغيرها من الدفوع (٢)

(١) الاستاذ عبد الامير العكيلي ، اصول الاجراءات الجنائية ، ص ٣٠٩

(٢) دز محمد محي الدين عوض ، القانون الجنائي ، اجراءاته في التشريعين المصري والسوداني ، ج ١ ، المطبعة العالمية ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ٥٩٣ .

وعلى الرغم من النصين المصري والعراقي قد جاءا لكي يبيننا ان الخصوم ان يطلبوا على نفقتهم صوراً من محاضر التحقيق ولكن هناك فارق بين الاثنين يتلخص بنقطتين :

الأولى: ان النص المصري منح الخصوم الحق في طلب تزويدهم بصور من محاضر التحقيق التي جرت بحضورهم دون تلك التي جرت بغيابهم بناء على امر سلطة التحقيق . وموقف المشرع المصري في هذه المسألة غير منطقي اذ هو يمكن الخصوم من الاطلاع على الاوراق الخاصة بإجراءات التحقيق دون ان يسمح له بأخذ صورة لها وعلى نفقته الخاصة ، ومن المؤكد في موقف المشرع المصري هذا الموقف للمشرع المصري انه (كمثل الذي يسلب في يده ما منحه يده الاخرى)

اما النص العراقي المقابل للنص المصري فإنه لم يفرق بين محاضر التحقيقات التي جرت بحضور الخصوم او تلك التي جرت بغيابهم. ^(١)

الثانية: النص المصري منح الخصوم هذا الحق ولم يعلقه على شئ ، اما النص العراقي فهو عندما اعطى الخصوم حق تزويدهم بصورة من محاضر التحقيق قد قيد هذا الحق برأي القاضي في ان اعطاءها يؤثر على سير التحقيق او سرية .

مما تقدم يمكن القول ان القوانين تجيز للخصوم الاطلاع على الاوراق التحقيقية في كل الاحوال حتى وان لم تنص على ذلك بشكل صريح وذلك كما قلنا لان القاعدة الاطلاع هذه توجبها القواعد العامة. ^(٢)

(١) د. عبد الستار الكبيسي ، ضمانات المتهم واثره في الاثبات الجزائي ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة

القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٤٠٩

(٢) د. سامي صادق الملا ، اعتراف المتهم . ط١ ، المطبعة العالمية ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٣٤١

(الفرع الثاني)

(اطلاع الخصوم على الاوراق التحقيقية)

من اجل ان يكون الحضور فعالا للخصوم يجب ان يتمكنوا من الاطلاع على الاوراق التحقيقية. وهذا الاطلاع يعد مظهرا ضروريا من مظاهر العلانية في التحقيق الابتدائي بدونه لا تكون هنالك علانية بالنسبة للخصوم ، لان حضور الخصوم فقط دون اطلاعهم على ما يجري من اجراءات التحقيق لا تكون له اهمية . ولهذا يتوجب على القائم بالتحقيق ان يسمح للخصوم ان يطلعوا على الاوراق التحقيقية ، التي تمت في غيبتهم وبمجرد زوال الاسباب التي ادت الى اتخاذ الاجراءات سرا ، وعلى ذلك نص المادة (٥٧٧) من قانون أ. ج. المصري: (....) وبمجرد انتهاء الضرورة يبيح لهم اطلاع على التحقيق (وكما نصت المادة (٥٧/أ) من ق . أ. مز ج العراقي على انه (....) ان يسمح لهم بالاطلاع على التحقيق بمجرد زوال هذه الضرورة).

الظاهر من استقراء المواد السابقة ان في حالة ما اذا جرى التحقيق بمعزل عن الخصوم فيجب على قاضي التحقيق وبعد الانتهاء من السرية المفروضة ان يسمح لهم بالاطلاع على ما جرى من تحقيقات بمعزل عنهم ، والغرض من هذا الاطلاع هو ان يمكن الخصوم من مناقشة اي اجراء اتخذ في غيبتهم. ^(١)

(١) د. حسين جميل ، حقوق الانسان والقانون الجنائي ، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية . مطابع دار النشر للجامعات المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ١٤١ .

الخاتمة

بعد ان انتهينا من دراسة موضوع البحث ترتبت لدينا جملة من الاستنتاجات والتوصيات ارتأينا ان نجملها في الاتي اتماماً للفائدة.

أولاً: الاستنتاجات

١- لوحظ ان بعض القوانين نصت على السرية المطلقة في اجراءات التحقيق الابتدائي الا انها لم تعمل بهذا النص على اطلاقه بل اضافت نصوصا عديدة كاستثناءات على هذه القاعدة ، وتعد هذه الاستثناءات مظاهر على العلانية النسبية . ومن الاطلاع على هذه القوانين والقاعدة التي جاءت بها وما وردته من نصوص كاستثناءات على هذه القاعدة نرى انه لا يمكن الاستغناء عن قاعدة العلانية النسبية باعتبارها ضمانا من ضمانات الخصوم في الدعوى الجزائية .

٢- وجد انه اذا رأى القاضي او المحقق تقرير السرية للضرورة فإنه ليس من الضروري ان تشمل هذه السرية كل اجراءات التحقيق ، كما انه ليس من الضروري ان تشمل جميع الخصوم في الدعوى الجزائية ، فحالة الضرورة هي التي هي التي تحدد الاجراء الذي تشمله السرية وكذلك الخصم الذي يتمتع عليه الحضور ، اما في حالة السرية المقررة للاستعجال فإنه من الضروري ان لا تشمل هذه السرية كل اجراءات التحقيق الابتدائي ، ذلك لأنه لا يمكن تصور وجود هذه الحالة بالنسبة لكل هذه الاجراءات .

٣- حري المشرع من تدخل الدفاع في تحقيق الابتدائي على خلاف ما هو مقرر بشأنه في مرحلة المحاكمة . وكقاعدة اجاز المشروع للخصوم استصحاب وكلائهم في تحقيق ولذلك فحيث يجوز حضور الخصم ويجوز حضور محامية وبطبيعة الحال يسري على المحامين ما يسري على الخصوم من حيث قاعدة العلانية.

ثانياً التوصيات

- ١- ان يتم اختيار المحقق على اساس الحياد الكامل والكفاءة والذكاء والتفرقة بين وظيفة الاتهام والتحقيق .
- ٢- ان ينص صراحة على ان ينشر موضوع الشكوى لو نشر الحكم هل يعد من قبيل السرية المطلقة ام لا .
- ٣- ان مسألة محدودية قاعة المحكمة تضيق من رقابة الرأي العام على أعمال القضاء بالقياس الى اهمية القضية لذلك اوصي بتوسيع قاعات المحكمة.

قائمة المصادر

- ١- احمد المهدي ، واشرف الشافعي ، التحقيق الجنائي الابتدائي وضمانات المتهم وحمايتها، دار الكتب القانونية ، مصر ، ٢٠٦٦ ص٣.
- ٢- أ. عبد الامير العكيلي ، د. سليم ابراهيم حرية ، أصول المحاكمات الجزائية ، طبعة ١، مكتبة السنهوري ، بغداد ، ص١١٠.
- ٣- د. خالد عبد العال، الحق في الصمت اثناء التحقيق الجنائي، الناشر دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٢١.
- ٤- د. عبد الفتاح بيومي حجازي ، الجوانب الإجرائية لأعمال التحقيق الابتدائي في الجرائم المعلوماتية ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٩ ، ص ٤٩٣ .
- ٥- فرج علواني هليل ، التحقيق الجنائي والتصرف فيه والادلة الجنائية ، دار المطبوعات الجامعية ، ٢٠٠٦ ، ص٥٧.
- ٦- م . م . د. د. عمار عباس الحسيني ، التحقيق الجنائي ، الطبعة الاولى ، النجف الاشرف ، ٢٠١١ ، ص٦٩.
- ٧- د حسن بشيت خوين، ضمانات المتهم في الدعوى الجزائية، الطبعة الاولى، دار الثقافة، عمان، ١٩٩٨، ص٩٥.
- ٨- جمال الدين العطيفي ، الحماية الجنائية للخصوصية من تاثير النشر ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٨٦ ، ص٥١٤.
- ٩- حاتم بكار ، حماية حق المتهم في محاكمة عادلة (دراسة تحليلية تأجيلية انتقادية مقارنة)، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ص١٩٨.
- ١٠- د. حسن صادق المرصفاوي ، ضمانات المحاكمة في التشريعات العربية ، منشورات معهد البحوث و الدراسات العربية ، مطبعة محرم بك ، الاسكندرية ، ١٩٧٣ ، ص٤٥ .
- ١١- قاضي جمال سرحان ، (www.bayanealyaoume. press.1).
- ١٢- د محمد محي الدين عوض ، القانون الجنائي ، إجراءاته في التشريعين المصري والسوداني ، ج١ ، المطبعة العالمية ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص٥٩٣.
- ١٣- د. عبد الستار الكبيسي ، ضمانات المتهم واثره في الاثبات الجزائي ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٨١ ، ص٤٠٩.
- ١٤- د. سامي صادق الملا ، اعتراف المتهم .ط١، المطبعة العالمية ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص٣٤١.
- ١٥- د. حسين جميل ، حقوق الانسان والقانون الجنائي ، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية . مطابع دار النشر للجامعات المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص١٤١.